بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB
1959 - 2009

السيدة والسادة مستشارو صاحب الجلالة،
السادة الوزراء،
السيد المدير العام لصندوق النقد الدولي،
السيد الرئيس المدير العام لصندوق النقد العربي،
السيد رئيس البنك الإفريقي للتنمية،
السيد الرئيس المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
السيد رئيس البنك المركزي الأوروبي،
السادة محافظو البنوك المركزية،
السادة السفراء،
السادة الكتاب العامون،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم ضيوفنا الكرام وأن أعبر لكم باسم كافة العاملين ببنك المغرب عن خالص الشكر وصادق الامتنان لمشاركتكم في هذه الندوة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لمؤسستنا.

لقد كان المغرب ولا يزال أرضا للتواصل والتقارب على المستوى الإقليمي والعالمي. ومن بين التظاهرات التي تجسد هذا التميز نذكر أن مدينة مراكش، هذه المدينة العريقة التي يرجع تاريخ إنشائها إلى القرن الحادي عشر، قد شهدت سنة 1989 توقيع اتفاقية إقامة اتحاد المغرب العربي، ثم احتضنت سنة 1994 مراسيم توقيع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وما تاريخ بنك المغرب إلا انعكاس لتاريخ المغرب المعاصر. وبالفعل، إذا كنا نحتفل اليوم بالذكرى الخمسينية لبنك المغرب، فإن إنشاء هذه المؤسسة يعود إلى ما قبل ذلك بكثير، وبالضبط إلى بداية القرن الماضي. كان ذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ما بين يناير وأبريل 1906 والذي عرف حضور ممثلي ثلاثة عشر بلدا لتحديد مختلف الإصلاحات التي سيفرض تطبيقها على المغرب، خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي. آنذاك، كان مبدأ إنشاء البنك المخزني المغربي متفقا عليه في إطار اتفاقية دولية وكانت أبرز خطوطه قد حُددت. بعدها، وفي سنة 1911، مُنح البنك امتياز إصدار العملة. إلا أن الطبيعة الدولية للبنك بدأت تتلاشى مع توقيع معاهدة الحماية سنة 1912.

وبعد الاستقلال، وتحديدا سنة 1959، قام المغفور له جلالة الملك محمد الخامس بافتتاح بنك المغرب، كمؤسسة إصدار سيادية يرتكز نشاطها على تنفيذ سياسة نقدية موازاة مع إحداث مؤسسات بنكية ومالية وطنية من أجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت الأزمة المالية الحالية استثنائية في حجمها وتداعياتها، فقد كانت آليات ومستويات التعاطي معها استثنائية أيضا. فقد بادرت العديد من الدول إلى وضع برامج ضخمة للإنعاش، كما تدخلت من أجل ضمان مواصلة نشاط المؤسسات والأسواق المالية. ثم لجأت بعد ذلك إلى تنسيق المواقف ضمن المنتديات الدولية، وعلى رأسها مجموعة العشرين، وكذا المنظمات والتجمعات الإقليمية وذلك بغية تحديد التوجهات الكفيلة بإعادة الاستقرار المالي وإقرار الظروف الملائمة لانتعاش النشاط الاقتصادي. ومن جهتها وفرت البنوك المركزية سيولة كبيرة لإعادة الاستقرار للأسواق النقدية وعملت على تطبيق أسعار فائدة ناهزت الصفر في بعض البلدان. وفي نفس السياق، سارعت المنظمات الدولية إلى تقييم انعكاسات هذه الأزمة وإلى تفعيل آليات تدخلاتها.

إن المغرب تمكن من البقاء في منأى عن التأثيرات المباشرة لهذه الأزمة على الصعيد المالي مستفيدا من الوضعية السليمة للتوازنات الأساسية والإصلاحات الهيكلية وكذا من متانة نظامه المصرفي والمالي ونجاعة نظام الصرف. غير أن المغرب، بالنظر لانفتاحه على الاقتصاد العالمي، لم يسلم من انعكاسات الأزمة الاقتصادية على القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالطلب الخارجي، لاسيما في أوربا التي تعد الشريك الأول للمغرب. وقد بادرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير لدعم الاستهلاك والاستثمار في إطار القانون المالي لسنة 2009 ووضعت خطط عمل لفائدة القطاعات التي تأثرت بفعل الأزمة، مع إحداث لجان للمتابعة وتقييم نتائج التدابير المتخذة.

وإن المغرب يتابع عن كثب تطور الوضعية المالية والاقتصادية العالمية، كما هو ماض في الإسراع في الإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية على الأمد الطويل تهدف إلى الرفع من وتيرة النمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت بعض المؤشرات الإيجابية رغم هشاشتها قد بدأت في الظهور في بداية سنة 2009، فلابد من مواصلة العمل والمتابعة بغية الخروج من هذه الأزمة في أقرب الآجال. كما أن بعض التساؤلات بدأت تطرح حول آفاق ما بعد الأزمة.

لقد اخترنا لهذه الندوة موضوعا يشكل حدث الساعة لتدارس التجارب على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولا يساورني أدنى شك في أن المستوى الرفيع للمحاضرين والمتدخلين من شأنه إغناء النقاشات والإسهام في تحليل وتبادل التجارب، كما أنها سوف تمثل لبنة إضافية ضمن

النقاش الدائر حاليا على الصعيد الدولي من أجل تفادي حدوث مثل هذه الأزمات مجددا والتطلع إلى عقود من النمو على أسس سليمة.

وإذ أشكركم على حضوركم هذه الندوة، أدعوكم كذلك للاستفادة من تراث هذه المدينة وعبقها التاريخي.